مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ملخص سياسات

الأموال العراقية في الخارج

رأفت البلداوي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص

مرّت الدولة العراقية منذ تأسيسها سنة 1920 بدورة حياة سياسية واقتصادية معقدة، شهدت خلالها تغييرات جذرية على مستوى طريقة إدارة الحكم والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخلياً وخارجياً، وعلى الرغم من التجارب المتعددة التي مرّ بها العراق خلال العقود الماضية، فإنه لم يقع بفترة مرارة أكبر من تلك التي مرّ بها خلال الحصار إبان الحكم الدكتاتوري. فقادت القرارات والأفعال غير الحصيفة العراق إلى عزلة دولية وحصار اقتصاديٍّ جائر لسنوات عديدة انعكست بشكل كامل على المواطنين آنذاك وانتشر فيها الجوع والفقر والجريمة وولّدت مشكلاتٍ اجتماعية كبيرة.

وبسبب السياسات التي تبناها النظام المقبور المتمثلة باجتياح الكويت وما تبعها أصدر مجلس الأمن الدولي قرارات عدة بخصوص العراق منها ما تضمن عقوبات اقتصادية تتمثل بمنع عمليات الاستيراد والتصدير للسلع والتي مثلت الأساس في وضع وصاية مالية على العراق، إذ بُني على هذا القرار توقيع ما يسمى بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) في سنة 1996 بين العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة، لتسمح الأمم المتحدة للعراق من خلال هذا القرار تصدير جزء من إنتاجه النفطي إلى الخارج وتودع إيرادات النفط في حساب باسم (الأمين العام للأمم المتحدة) في بنك (باريبا BNP)، ليتم بعدها تصدير شحنات متفق عليها من الأغذية والأدوية والاحتياجات الإنسانية الأخرى.

تقدم هذه الورقة ملخصاً سياساتياً حول أهم القرارات المتخذة بهذا الصدد من تسعينيات القرن الماضي ولغاية سنة 2024 وتقترح حلاً بضرورة العودة للتفاوض حول اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة فضلاً عن العودة إلى طاولة المفاوضات مع الدول الدائنة والمنضوية ضمن نادي باريس كما يمكن أن يستثمر العراق

مجموعة الاتصال الاقتصادي للعراق (IECG) التابعة لمجموعة الدول السبع (G7) والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والتي تشكلت في تشرين الأول/2020 للضغط من خلالها على الدول

السياق:

في عام 2003 أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1483) في 22/5/2003 الذي سلم بمسؤوليات التحالف الأمريكي البريطاني بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال والاعتراف بإنشاء مجلس حكم انتقالي للعراقيين وإلغاء العقوبات المفروضة على العراق في زمن النظام المقبور إضافة إلى إنهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

وبهدف حماية أموال العراق من المطالبات الدولية والحجز من قبل الدائنين وإضفاء الحصانة عليها أصدر الرئيس الأمريكي آنذاك الأمر (13303) المتضمن تأسيس حساب مصرفي للبنك المركزي العراقي في البنك الفيدرالي الأمريكي باسم صندوق تنمية العراق (DFI) تودع فيه إيرادات النفط ليتم إنفاقها بواسطة الإدارة الأمريكية المؤقتة آنذاك، وتستقطع منه نسبة (5%) كتعويضات للكويت.

ولأغراض حماية الحساب ومراقبة عمليات الصرف شكّل مجلس الأمن ما يعرف بالمجلس الدولي للمشورة والمراقبة (IAMB) وهي هيئة دولية تختص بمراقبة النفقات من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة من عائدات النفط، كما تم تأسيس لجنة الخبراء الماليين في العراق والتي ترفع تقاريرها إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، فضلاً عن مراقب حسابات خارجي معتمد.

وفي سنة 2008 وقّع العراق اتفاقاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم عمليات انسحاب القوات الأمريكية من العراق وهو ما عرف لاحقاً باسم (SOFA) للفترة بين (2009-2011) وبعد قرار الانسحاب انتهت مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذي الرقم (1956) لسنة 2010 اعتباراً 30/6/2011، مما أفقد أموال العراق الحماية الأممية، فعملت حكومة العراق آنذاك على فتح حساب (IRAQ2) في البنك الفيدرالي الأمريكي كبديل عن حساب صندوق تنمية العراق (DFI) لإيداع إيرادات النفط وتحويلها خلال (24) ساعة إلى حساب (IRAQ1) الخاص بالبنك المركزي العراقي لضمان عدم تعرضها للمطالبات الدولية من قبل الدائنين، كما تم توقيع اتفاقية بين البنك الفيدرالي الأمريكي ووزارة المالية العراقية في شهر يونيو من سنة 2014 لتنظيم عمل حساب (IRAQ2) والتي تُعدّ الأساس القانوني المعتمد حالياً لإيداع الأموال العراقية في البنك الفيدرالي الأمريكي، والتي يتعهد فيها الرئيس الأمريكي بوضع حصانة على الأموال العراقية في الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون هذه الأموال سيادية وليست أموال متأتية من عمليات تجارية، ويتم تجديد هذه الحصانة سنوياً.

جدول رقم (1)

رقم القرار	تاريخه	الملاحظات
1483	22/5/2003	إلغاء العقوبات المفروضة على العراق في زمن النظام البائد إضافة إلى إنهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء
1956	2010	انتهاء مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة

وبلغت ديون العراق الموروثة عن النظام السابق والتي تعود إلى حقبة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي حوالي (130 مليار دولار)، نجح المفاوض العراقي في حينها بتسوية حوالي (90) مليار دولار منها في ضمن اتفاقية نادي باريس سنة 2004، فيما تبقى حوالي (40) مليار دولار منها لم يتم تسويته بعدُ وهو يعود لدول ضمن نادي باريس وخارجه منها دول مجاورة وإقليمية كالسعودية وقطر والإمارات وإيران.

جدول رقم (2)

مجموع الديون	ديون تم تسويتها	ديون متبقية	الملاحظات
130 مليار دولار	90 مليار دولار	40 مليار دولار	الديون المتبقية تعود لدول ضمن نادي باريس وخارجه

إن عدم حسم العراق لجميع الديون والمطالبات الخارجية وبالخصوص تلك الدول التي قررت عدم التنازل عن مطالباتها ضمن اتفاقية دول نادي باريس، جعل العراق يبحث عن حصانة دائمة ومستقرة لأمواله في الخارج وبالخصوص تلك المقومة بالدولار الأمريكي، إذ لا بديل حاليّ ومنطقيّ عن عملة الدولار كون العراق جزءاً من مجموعة أوبك التي سعرت نفوطها بعملة الدولار الأمريكي، الأمر الذي يجعل العراق مضطراً إلى التعامل بالدولار من خلال الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد دفع العراق جميع التعويضات الخاصة بحرب الكويت وإغلاق الحساب الخاص بها في سنة 2021 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتضييق على حسابي العراق (IRAQ1) الخاص بالبنك المركزي العراقي و (IRAQ2) الخاص بالحكومة العراقية وأجرت مراقبة صارمة على التحويلات العراقية للأموال للجهات المستفيدة منها مما نتج عنها أزمة دولارية داخلية أدت إلى ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازي.

واشترطت على العراق تدريب فريق خاص من البنك المركزي العراقي لتدقيق

الحوالات الخارجية ورغم عمليات التدقيق من قبل فريق البنك فإن كثيراً من الحوالات كانت تقابَل بالرفض من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية المعروف باسم (OFAC) وهو وكالة استخبارات مالية تابع لوزارة الخزانة الأمريكية، يدير ويفرض عقوبات اقتصادية وتجارية لدعم الولايات المتحدة لأجل أهداف الأمن القومي الأمريكي وسياستها الخارجية، وقد فرض هذا المكتب بالفعل عقوباتٍ اقتصاديةً على حوالي (30) مصرفاً عراقياً وقيّد عملها وحظرها من التعامل بعملة الدولار الأمريكي.

الخاتمة

إنّ استمرار وجود ديون خارجية على العراق من جهات مختلفة يجعل الأموال العراقية عرضة للمطالبات المستمرة والحجز من قبل الدائنين، لذا فإن وجود حصانة على الأموال قبل تسوية هذه الديون هو ضرورة قصوى لحمايتها، كما إن العراق غير قادر على غلق أيٍّ من حساباته لدى البنك الفيدرالي الأمريكي لعدم قدرته على تنفيذ عملياته المالية إلّا من خلال الفيدرالي الأمريكي أو المصارف الأمريكية الأخرى، كما أنّ تسعير النفط العراقي بعملة الدولار يجعل العراق أمام خيار وحيد وهو التعامل بعملة الدولار وأن كل التعاملات المالية بعملة الدولار الأمريكي تخضع للتدقيق من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC).

إنَّ العراق يبيع حوالي (10%) من نفطه إلى الصين بعملة الدولار ولا يمكن تحويل هذه المبيعات إلى عملة أخرى كون هذه المبيعات تتم ضمن اتفاق مجموعة أوبك كما أن كل الاستثمارات النفطية الصينية في العراق مسعّرة بعملة الدولار الأمريكي وهو الأمر الذي قد يفسر سماح الولايات المتحدة الأمريكية للصين في توسعة استثماراتها النفطية بضمان بقاء هذا الشرط.

وما دامت الدول التي لها مطالبات مالية للعراق تخضع لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية فإن من الصعب إجراء أي تسويات مالية معها شأنها شأن الدول الأخرى.

ولأن العراق في وضع لا يسمح له بالتصادم مع الجانب الأمريكي مالياً ولا عسكرياً فإن أفضل الحلول الممكنة هو العودة إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي والضغط من خلالها لإعادة التفاوض حول الحصانة المالية للأموال العراقية ومحاولة تسوية الديون من خلال الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي قد يمنح العراق نوعاً من الحرية في تصرفاته المالية، فضلاً عن ضرورة عودة العراق إلى نادي باريس والتفاوض بشأن ديون ومطالبات الدول المنضوية ضمنه خاصة مع تحسن العلاقات الدبلوماسية مع بعض هذه الدول، كما يمكن أن يستثمر العراق مجموعة الاتصال الاقتصادي للعراق (IECG) التابعة لمجموعة الدول السبع (G7) والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي التي تشكلت في تشرين الأول/2020 للضغط من خلالها على الدول الدائنة للجلوس على طاولة التفاوض.

المصادر:

1. قرارات متعددة صادرة عن مجلس الأمن.

2. وزارة المالية العراقية/ دائرة الدين العام.

3. البنك المركزي العراقي/ دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية/ الكتاب ذو الرقم 5/3/1464 في 14/3/2024.

4. الجزيرة نت/ تقرير صحفي بعنوان هل سيتمكن العراق من تسديد ديونه عام 2048، مقابلة صحفية مع د. مظهر محمد صالح المستشار المالي لرئيس الوزراء والخبير الاقتصادي عقيل الأنصاري.

هوية البحث

اسم الباحث: رأفت البلداوي - باحث في الشأن الاقتصادي والمصرفي

عنوان البحث: الأموال العراقية في الخارج

تأريخ النشر: تشرين الأول - أكتوبر 2024

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org